

## «حماس» و«فتح» والرئاسة: لعبة الأخطاء القاتلة

عبد الإله بلقزيز(\*)

أستاذ الفلسفة، جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء.

### أولاً: في ما أخطأت فيه «حماس»

لا نمنع أنفسنا من الاعتقاد بأن حركة «حماس» ارتكبت ثلاثة أخطاء متعاقبة قبل صيرورتها حكومة. أقدمت على المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، وهو مؤسسة من مؤسسات «اتفاق أوسلو» الذي ترفضه ولا تعترف بشرعيته، وقبّلت تشكيل حكومة تعرف سلفاً أنها ستكون مدعوة إلى التسليم بالاتفاقات المبرمة بين السلطة الفلسطينية والدولة العبرية، ثم ارتضت تشكيل حكومة منسجمة - أو انفرادية - من دون مشاركة أي فصيل آخر من فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية! وكان ثمن ذلك ما تعيشه اليوم من حصارٍ ومقاطعة خارجيين، ومن جدلٍ حول الوضع الحكومي المأزقي داخلياً.

من السهل تماماً أن نَعزُو حركة «حماس» أسباب الطُّوقِ الدولي والإقليمي المضروب حولها، وأسباب التَّلَكُّو العربي والفلسطيني في مَدِّ يد العون لحكومتها، إلى الضغط الأمريكي والصهيوني: المتوسِّل بالحصار الاقتصادي والمالي للحكومة والشعب الفلسطيني، أو بالابتزاز السياسي للقرار العربي لحملِه على سحب أي دعم للحكومة قصد إسقاطها. لكن هذا التفسير لمأزق الحكومة - وهو صحيحٌ في كثيرٍ من جوانبه بغير شك - لا يكفي وحده لتسليط الضوء على مجمل العوامل التي وضعت تجربة «حماس» في السلطة أمام هذه الحال من الضغط القاتل الذي يهدد بإسقاطها سريعاً.

لا سبيل إلى فهم هذا المأزق/الانسداد إلا بإدراك الأخطاء الفادحة التي ارتكبها «حماس» ووضعت في حوزة أعدائها وخصومها المادة الكافية للاستثمار السياسي ضد الحركة وحكومتها.

---

(\*) له مؤلفات عديدة منها: الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر (٢٠٠٢)؛ العنف والديمقراطية (١٩٩٩)؛ العولمة والممانعة (١٩٩٩)؛ من العروبة إلى العروبة - أفكار في المراجعة (٢٠٠٣)؛ المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة (٢٠٠٠)، وتكوين المجال السياسي الإسلامي: النبوة والسياسة (٢٠٠٥) ... وغيرها.

كان يَسْعُ حركة «حماس» أن تظل بعيدة عن هذا النفق السياسي الذي حُشِرَتْ فيه اليوم لو امتنعت عن المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، لكنها أثرت أن تخوضها، ولها في ذلك أسبابها الخاصة. غير أنه كان معلوماً لدينا، ولدى كثيرين، أن ثمن تلك المشاركة سيكون كبيراً عليها: لا بوصفها حركةً مقاومة (= لأن دخولها الانتخابات لن يمنحها من ممارسة الحق في المقاومة كما لم يمنح ذلك «فتح» من ممارسة ذلك الحق وهي في السلطة)، وإنما بوصفها حركةً جنحت إلى العمل السياسي الرسمي من طريق المؤسسات التي أقرها «اتفاق أوسلو» السيء الذكر. والمسألة هنا ليست تفصيلاً عادياً، بل غاية في الأهمية، وأهميتها من وجهين: من وجهٍ أول حيث تعني المشاركة تلك (في المجلس التشريعي) اعترافاً بشرعية مؤسسة من مؤسسات «أوسلو» الذي يبدو من مواقف الحركة أنها ترفضه ولا تسلّم بشرعيته. ثم من وجهٍ ثانٍ لأن مجرد الوجود في مجلس «تشريعي» يوحي بأنه يمثل مؤسسةً تقريرية حقاً في كنف سلطةٍ لا تملك السيادة ولا تستطيع أن تنتج قراراً وطنياً مستقلاً وهي تعمل تحت سقف الاحتلال!

وكان يَسْعُ «حماس» - حتى مع مشاركتها في الانتخابات والفوز بغالبية المقاعد «النيابية» - أن تظل قوةً تشريعيةً فحسب، وأن تعتذر عن تشكيل حكومةٍ مكثفةٍ بما لديها من قوةٍ نقض في المجلس التشريعي تضع في حوزتها إمكانية إسقاط ما ترتئي أن من الواجب الوطني الاعتراض على تمريره حكومياً. لكنها - مرةً أخرى - أثرت قبول التكليف الرئاسي لها بتشكيل حكومة فلسطينية. ولا ملاحظة لدينا على قبولها ذاك سوى أنه كان عليه أن يُذكر، منذ البداية، أن ثمنه أقدم من ثمن المشاركة في الانتخابات، وأن من مدفوعاته العالية الكلفة برنامج «حماس» نفسه المتميز - تقليدياً - عن برنامج السلطة، حيث سيرتب عليها اعترافاً اضطرارياً بالتزامات قيّدت بها السلطة إياها نفسها بمقتضى اتفاق التسوية المٌجف الذي أنجَبَهَا. هذا من دون احتساب محدودية السلطة الفعلية التي تتمتع بها تلك السلطة الفلسطينية بمقتضى «اتفاق إعلان المبادئ»!

وأخيراً، كان يَسْعُ «حماس» - حتى مع قبولها تشكيل حكومةٍ - أن تختار سبيل الحوار الوطني مع الفصائل كافة لتشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة ائتلافية على قاعدة برنامج الحد الأدنى السياسي المشترك. لكنها أثرت أن تذهب وحيدةً إلى مشروع الحكومة المتجانسة ببرنامج «صاف» غير مختلط. ولا ملاحظة لدينا على خيارها هذا سوى أنه كان عليه أن يُلحَظ سلفاً أنه سيدفع الثمن الأعلى فداحة حين ستَحْرِم الحركة نفسها من الغطاء السياسي الفلسطيني الإجماعي أو الأكثرّي، وتُضِيعُ على نفسها فرصة توفير حزام أمني - سياسي فصائلي لوجودها في السلطة. وها هي اليوم تتبرّع على أعدائها وخصومها بهدفٍ سياسيّةٍ مجّانية ليطلعوا في شرعية سلطتها وليطبّقوا عليها الحصار من كل جانب.

ربّ قائل يقول إن إحجام «حماس» عن المشاركة في الانتخابات وتشكيل حكومة لن يكون ثمنُها سوى حرمانها من فرصة إدارة السلطة الفلسطينية. نرد: وهل بين يدي «حماس» اليوم سلطةٌ تديرها غير اسم السلطة؟ فإضافةً إلى أنه لا موارد لديها لإدارة أمور السلطة والمجتمع (بما في ذلك صرّف رواتب الموظفين)، فهي لا تملك أن تتخطى صلاحيات سلطة أعلى يمثلها الرئيس، ولا تملك إحداث تغييراتٍ كبيرة في هيكلها (الأجهزة الأمنية، المحافظات...)

تَنقُلُ بها ولاءات تلك الهياكل والمؤسسات من مركز مؤسسة الرئاسة إلى مركز الحكومة، بل لا تملك أيضاً السيطرة على المساعدات المالية الخارجية نفسها! فأية سلطة هذه التي تستحق كل هذه التضحيات من «حماس» ومن تراثها الوطني النضالي؟!

لسنا ضد مشاركة «حماس» في الحياة السياسية الفلسطينية، بل نحن ممن يدعونها إلى تلك المشاركة. لكننا نخشى من أن لا تدرك «حماس» أن الإمعان في تلك المشاركة بغير ضوابط أو روادع وبغير شروط توفر لتلك المشاركة نصابها السياسي والوطني قد ينقلها - وعلى نحو سريع - إلى ضفة الاعتقاد بأن فلسطين طوّت مرحلة التحرر الوطني وولّجت طور بناء «الدولة» على مثال ما انزلت إليه حركة «فتح» منذ «اتفاق أوسلو»، فدفعته ثمنه - أخيراً - في انتخابات

**لو حصّنت حماس نفسها  
داخلياً وأحيطت حكومتها  
بالإجماع الوطني لما كانت  
هدفاً سهلاً للضغط الدولي.**

الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦! وقد تكون المشكلة في ذلك الإمعان أيضاً في أن الآمال الكبيرة التي عقدها المجتمع الفلسطيني على «حماس»، في أن تقدّم أجوبة مادية عن حاجاته الحياتية وعن تطلعاته الوطنية إلى الحرية والاستقلال، قد تنتكس فترتد عليه حُبوطاً ويأساً يدفعانه إلى حجب الثقة عنها في المنافسات

القادمة، وقد يدفعانه إلى الصّمت عن أي شكل من أشكال إزاحة الحكومة الحالية إذا كان مقابل ذلك الإفراج عن الحد الأدنى من مطالبه الحياتية المحجوزة!

ما كان ضرراً «حماس» في شيء لو أنها دخلت معترك الانتخابات بلائحة مشتركة مع «فتح» أو مع «الجبهة الشعبية» و«الجبهة الديمقراطية» مثلاً أو معها جميعاً (علماً بأن «الجهاد الإسلامي» وحدها ظلت وفيه لموقفها من «اتفاق أوسلو» والمؤسسات المنبثقة منه). وما كان ضرراً لو «تنازلت» فاعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني (كما تعترف بها «الجبهة الشعبية - القيادة العامة» و«فتح - الانتفاضة» و«الصاعقة» حتى من دون أن تكون لها عضوية في مؤسساتها منذ خرجت منها في عام ١٩٨٣ بعد دورة المجلس الوطني في الجزائر في ذلك الحين) ضماناً لمشاركة غيرها - وبخاصة «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» - في الحكومة. لو فعلت ذلك، لكانت جنبّت نفسها بعض أسباب العزلة التي تعيشها اليوم. وهي عزلة ليست دولية وإقليمية - وعربية بكل أسف - إلا لأنها تتغذى وتستفيد من أخطاء «حماس» في إدارة العلاقة بشركائها السياسيين في الداخل الفلسطيني. إذ لو حصّنت «حماس» نفسها داخلياً وأحيطت حكومتها بالإجماع الوطني، لما كانت هدفاً سهلاً للضغط الدولي.

## ثانياً: ضغط فتحاوي على «حكومة حماس»

لا يستقيم أي نقد للأداء السياسي لحركة «حماس»: في أثناء خوض الانتخابات، وفي خلال مفاوضات تشكيل الحكومة، وفي سياق ممارسة المسؤولية الحكومية، إلا متى ترادف مع نقد نظير لقوتين سياسيتين متضافتين تجد «حماس» نفسها - وحكومتها - أمام تأثيرهما

الفعّال في أوضاعها اليوم بعد إذ صارت سلطةً أو جزءاً من السلطة. القوتان اللتان عنيّنا هما: **الرئاسة وحركة «فتح»**، وهما فاعلان كبيران في صَوْغ مشهد السياسة والسلطة، في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وفي تقرير مصير الكثير من عناصر التماسك أو الاضطراب في أوضاع الحكومة الفلسطينية الجديدة.

وكائنةً ما كانت الأخطاء التي ارتكبتها «حماس» والحكومة في إدارة هذه المرحلة الجديدة الناشئة في امتداد نتائج انتخابات «المجلس التشريعي» - وهي أخطاء كثيرة: يَزِيدُ من أوارها تصريحاتٌ منفصلة وحَدِيَّة لِبعض قادتها في الخارج كما في الداخل! - فإنَّ شطراً من المآزق الحكومي الفلسطيني الحالي لا يمكن رُدُّه إلى «حماس» وحدها، أو إلى الضغط الأمريكي والأوروبي والصهيوني عليها (وهو العامل الأكبر في المآزق ذاك بغير شك)، وإنما ينبغي الاعتراف بأنَّ - «فتح» ورئاسة السلطة دوراً فيه غير قابلٍ للإنكار أو لالتِماسِ الأعذار. وهو - بكل أسف - الدور الذي تَسْتَدْرِغُ به القوى الدولية والكيان الصهيوني وبعضُ النظام العربيّ لتشديد الخناق على حكومة يُضَيَّقُ عليها من الداخل الفلسطيني مَنْ يُضَيِّقُ: إمَّا لإفشالها وتآليب الرأي العام الداخلي عليها لتسهيل إسقاطها، أو لتقديم الحجة عليها من الداخل إلى مَنْ يَطْلُبُ مثل تلك الحجة من الخارج لمزيد من الضغط عليها والابتزاز!

يبدو للقارئ في أداء حركة «فتح»، بعد انتخابات الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وكأنَّ الحركة لم تَسْتَسِغْ بعدُ هزيمتها في المنافسة الديمقراطية أو تَنْزِلَ - بإرادةٍ عاليةٍ - أمام رغبة غالبية الشعب في اختيار نخبة سياسية أخرى غيرها لتمثيلها في «المجلس التشريعي»، ولم تتحمَّلْ بعدُ حقيقة خروجها من السلطة بعد اثني عشر عاماً إلا قليلاً من سيطرتها عليها. ولقد كانت النتيجة أن الحركة أَمَعَنْتْ طويلاً في إتيان سياساتٍ من المعاكسة وردود الفعل ضد صعود «حماس» إلى السلطة الحكومية قادت - جنباً إلى جنب مع عوامل أخرى - إلى صُنْعِ هذا الوضع المآزقي الذي تجدُّ فيه «حكومة حماس» نفسها اليوم!

لِنُطَالِعْ ثلاثةَ مواقفٍ - «فتح» من «حكومة حماس» تكشف عن ضيِّقها بنتائج الانتخابات، وعن محاولةٍ منها غير مشروعة لمعاكسة الخيار الحُرِّ للناخب الفلسطيني، و - الأهم والأسوأ - عن سَعْيِها الحثيث في استيلاء شروط التعرُّ والارتباك لتجربة «حماس» الحكومية على نحوٍ يجافي تقاليد «فتح» الثورية نفسها:

**أوَّلُها** رفضُها المشاركة في الحكومة الفلسطينية الجديدة التي كُلِّفَ الأخ إسماعيل هنية - السياسي والقائد المعتدل والمنفتح - بتشكيلها. أما التبرير الذي ساقته «فتح» للاعتذار عن عدم تبليتها عرض هنية للمشاركة في حكومة ائتلافية - وهو عدم اعتراف «حماس» بمنظمة التحرير كمرجعية للسلطة وكممثل شرعيٍّ ووحيد للشعب الفلسطيني - فكان تبريراً ضعيفاً لأكثر من سبب: لأنه سُمِحَ لـ «حماس» بالمشاركة في الانتخابات من دون أن يقول لها أحد إن «المجلس التشريعي» من مؤسساتِ سلطةٍ مرجعيَّتها هي منظمة التحرير، وإن المشاركة فيه تقضي بالاعتراف بالمنظمة ابتداءً وأساساً، ولأن «فتح» نفسها لم تُقِمِ أيَّ اعتبارٍ لمنظمة التحرير منذ «أوسلو»، وبخاصةً منذ قيام السلطة في عام ١٩٩٤، بل هَمَّشَتْها وصادرت دورها التمثيلي والسياسي لصالح السلطة! وعلى الرغم من عظيم أسفنا لموقف «حماس» من المنظمة

كمرجعية وطنية عليا للشعب (لا للسلطة)، واعتقادنا العميق بخطئها الفادح في هذا الشأن (الذي ستكتشفه مستقبلاً)، إلا أن مَنْ يعتدي على دور منظمة التحرير ويُصادره ويمتتهنه لا يملك الحق في تذكُّره فجأةً بعد نسيانه: لا من باب النكاية في مَنْ اقترفَ الخطأَ عينه مثله! عُذْرُ أَقْبَحُ من زَلَّةٍ هو، إذن، ذلك التبرير.

**وثانيها الضَّغْطُ على الحكومة بوسائل غير سياسية ومن طريق إطلاق حالة من الاحتجاج المسلَّح:** تارةً بدعوى تأخُّر صرف الرواتب، وأخرى بدعوى عدم الإدماج في الأجهزة الأمنية، وطوراً للاحتجاج على تصريحات بعض قادة «حماس»، مثل خالد مشعل أو محمد نزال ... إلخ. وكان ثابتاً، في جميع الأحوال، أن هذا النمط من الضغط يتجاوز المؤسسات وقواعد السياسة من جهة، ويهدد بحَرْف السلاح الوطني الفلسطيني عن أهدافه الوطنية والزَّجَّ به في مناقصات سياسة داخلية، بل تحويل الأجنحة العسكرية للفصائل أيضاً إلى مليشيات من جهة أخرى! ولما كان معلوماً لدى من يفتعلون هذا الضغط - من بعض «فتح» - أن الحكومة لا تملك الردَّ عليه بوسائل أمنية لأكثر من سبب، فإن المرام منه ليس أكثر من إرباكها وإعاقة حركتها وبيان ضَعْفها أمام الرأي العام الداخلي!

**أما ثالثها،** فهو التوسُّل بموقع الرئاسة للضغط على الحكومة: بتحريض الأولى على الثانية ودفعها، بشتى الوسائل، إلى مصادرة سلطتها أو فرض شكل من الوصاية عليها. وقد وُجِدَ إلى جانب الأخ محمود عباس، وضمن حاشيته، من تفرَّغ لوظيفة الوقيلة بينه وبين الحكومة من باب القول إن النظام السياسي الفلسطيني رئاسي (وهذه البطانة عينها هي من طالب بوضع نهاية للنظام الرئاسي في عهد الرئيس الشهيد ياسر عرفات وطالب بنقل كثير من سلطاته إلى رئيس الوزراء!!!). وقد لا يعرف المتوسِّلون بموقع الرئاسة لممارسة الضغط على «حكومة حماس» أنهم إذ يَبْتَرِزُونَ الحكومة ويشدِّدُونَ عليها الخناق، يُسيئُونَ أبلغ الإساءة إلى موقع الرئاسة نفسه، وينالون من صورته وصدِّقته ونزاهته، ويطعنون في حياديته المُفترضة، ويقدمونه للجمهور وكأنه الموقع الذي يدافع عن إملاءات العدو الخارجي وشروطه! وتلك لعمري طريقة أخرى لإحراق رصيد أبي مازن السياسي والوطني!



من يقرأ هذه المواقف والأفعال، يَلَحُظُ مفارقةً حادَّةً تَحْكُمُ سلوك حركة «فتح» - أو قُلْ للدقة بعض المتنفذين فيها اليوم - وهي التَّارُجُحُ بين التصرُّف كمعارضةٍ فَقَدَتِ السلطة ولم تَجْتَرِعْ كأس خسارتها بعد، وبين التصرف كسلطةٍ لا ترى في الحكومة إلا معارضةً في ثوبٍ جديد! فإذا تَحَسَّبَ نفسها معارضة، لا تأتي من الأفعال ومن ردود الأفعال إلا ما يقيم دليلاً على أنها لم تستوعب بعدُ معنى المعارضة في النظام السياسي الحديث - بوصفها قوةً بناءً وتصويب - ولم تفهم منه سوى أنه قرينة على الكَيْدِ واقتناص فرص الانقضاض قصد الثَّار والاقتصاص، ولو كان ذلك بوسائل وأساليب تفتقر إلى الحدِّ المقبول من أخلاقيات السياسة والمنافسة والتدافع! وإذا تَحَسَّبَ نفسها سلطةً (لأن الرئيس منها وكذا قادة الأجهزة الأمنية)، لا ترى في الحكومة مؤسسةً رسميةً بقدر ما ترى فيها أولئك الذين يشغلونها من المخالفين. وهكذا بدل أن

يقع التعامل معهم بوصفهم شركاء في القرار والإدارة، يجري النظر إليهم بوصفهم معارضين لـ «سلطة فتح» أو لما تبقى منها بعد زلزال الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦!

لا تستحق «فتح» - التي أطلقت الثورة الفلسطينية وقادت حركة التحرير الوطني لأربعين عاماً وصنعت واحدة من أعظم الملاحم النضالية في التاريخ المعاصر - أن تصبح صورتها عرضةً للتمريغ على يد فريقٍ منها لا يريد من الموضوع كُلهِ سوى السلطة، ولا شيء غير السلطة!!!

### ثالثاً: السَّخْب من الرصيد الديمقراطي

في حوزة رئيس السلطة الفلسطينية الأخ محمود عباس رأسمالٍ سياسيٍّ ثمين يبدو أنه لا يُدرك تماماً قيمته، لأنه لم يُبدَ - حتى الآن - ما يُفيد أنه اهتدى إلى استثماره على نحو رشيد. وليس الرأسمال ذاك شيئاً آخر سوى صورته الديمقراطية، أو صورته كقائدٍ فلسطينيٍّ أدار فصلاً من فصول التحرر الوطني هو بناء عملية ديمقراطية نزيهة وناجحة في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

فَعَلَ ذلك بمبدئيةٍ عالية حين تمسك، أولاً، بقرار إجراء انتخابات تشريعية في وجه الابتزاز الإسرائيلي الملوَّح بمقاطعة السلطة إن قبلت بمشاركة «حماس» في الانتخابات. وفَعَلَ ذلك، ثانياً، حين تمسك بموعد إجراء الانتخابات أمام إلحاح فتحاويٍّ بترحيلها - مرة أخرى - إلى فترةٍ لاحقة. ثم فَعَلَ ذلك، ثالثاً، حين أحاطها سياسياً بالضمانات التي كفلت نزاهتها بشهادة مَنْ عاينوها عن كُتب من المراقبين الدوليين.

ولقد خاض أبو مازن هذه المعركة بشجاعةٍ سياسيةٍ وأخلاقيةٍ مع عِلْمِهِ بما تنطوي عليه العملية الانتخابية من مجازفةٍ أو من تبعاتٍ محتملة على موقع «فتح» في السلطة. فإلى كونه يُدرك جيداً الدُرسَ السياسي من نتائج الانتخابات البلدية - التي هزَّتْ اطمئنان «فتح» التقليدي لقوتها وقدرتها التمثيلية - يدرك أن «حماس» تدخُلُها مُنظَمة الصفوف، موحدة القرار، فيما «فتح» ممزقة النسيج التنظيمي ومتعددة الولاءات والتخندق، والمجتمع الفلسطيني يائس من التسوية، حانق على الفساد وعلى حصاد السلطة المر.

وكان يُمكن محمود عباس أن يدخل التاريخ كرائد من رواد البناء الديمقراطي في مجتمعه لتأخذ نتائج الديمقراطية مداها الطبيعي: أعني الحكومة المنبثقة عن الغالبية النيابية. لكن الرجل توقّف في منتصف الطريق لدواعي غير مفهومة! وبدأت سياساته تجاه نتائج الاقتراع العدّ العكسي لمقدّماتها. وكانت وجهتها محاولته أن يأخذ باليسار (من «حكومة حماس») ما قدّمه باليمين من أجل ولادة حياة ديمقراطية في المجتمع الفلسطيني!

لقد بدأ رئيس السلطة - فجأةً - متضايقاً ممّا أسفرت عنه الانتخابات من نتائج. حاول مرغماً استكمال طقوس العملية الديمقراطية بتسمية رئيس الحكومة من «حماس»، لكنه - في الوقت عينه - ما انّخرّ وسعاً لتعريض تأليف الحكومة لامتحانٍ عسيرٍ يُصَادِم فيه «حماس» بالرأي العام، فكان من ذلك - مثلاً - اعتراضه على تجاهل «حماس» مرجعية منظمة التحرير في

برنامجها الحكومي. ومع أن موقفه في هذا الشأن مُحِقٌّ تماماً وأكثرُ مبدئيةً من «حماس» (التي ارتضت - بكل أسف - الاعتراف العملي بالسلطة، وهي من إفرافات «أوسلو» على الاعتراف - ولو اللفظي - بمرجعية منظمة التحرير التي هي من ثمرات حركة التحرر الوطني الفلسطينية!)، إلا أن توسُّلهُ بمنظمة التحرير - بعد طول تهميشٍ وتجاهل - بدأ إلى اصطناع الذرائع أقرب منه إلى إعلان الثوابت. وكان واضحاً من ردود فعل رئيس السلطة أنه لم يَسْتَسِغِ نتائج الاقتراع ذاك، ولكن من دون الرغبة في الانقلاب الفاضح عليها كما حصل في حالة الجزائر في مطلع عام ١٩٩٢. لقد كان الرجل - في سَجِيَّتِهِ - أقرب ما يكون إلى الشاذلي بن جديد، لكن أكثر من «خالد نزار فلسطيني»، وأكثر من «محمد العماري» و«قاصدي مرباح» من محيطه الفلسطيني المباشر، كان يَهْمِسُ من وراء مُحَرِّضاً على «تصحيح خطأ» الاقتراع وإرادة الشعب!

وبكل أسف، تصرف الرئيس محمود عباس مع «حكومة حماس» بما نال من بريق سَابِقَتِهِ الديمقراطية الحميدة، وسَجَّلَ على نفسه المساهمة غير المبررة في معاكسة اختيار الشعب الحر والمستقل. ومن ذلك ما قام به من ضغطٍ سياسيٍّ كثيفٍ على «حماس»، ومن تضيقٍ على سلطان الحكومة وصلاحياتها الدستورية. إن الرجل ما تَحَرَّجَ في ممارسة الضغط على الحكومة من طريق الضغط على «حماس» للاعتراف بالاتفاقات الموقعة مع «إسرائيل»، أي - في النهاية - لِحَمْلِها على الاعتراف بهذه الدولة ونقض

### سَجَّلَ الرئيس محمود عباس على نفسه المساهمة غير المبررة في معاكسة اختيار الشعب الحر والمستقل.

ميثاقها الذي يشدد على حق شعب فلسطين في كامل أرضه! والمُضُّ في الموضوع أنه فعَلَ ذلك متناغماً - أراد أم لم يرد - مع ابتزازٍ دوليٍّ كثيفٍ لـ «حماس» والحكومة رَهَنَ رَفْعِ الحصار والعقوبات الجماعية بمثل ذلك الاعتراف! ثم إن أبا مازن سعى - بالوسائل كافة - في سبيل نقل سلطات الحكومة وصلاحياتها إلى الرئاسة حتى من دون أن يكون لذلك مسوِّغٌ قانونيٌّ أو دستوريٌّ يبرِّزُ له ذلك السَّعي إلا الرغبة في إبطال مفعول نتائج الانتخابات والالتفاف عليها! والأنكى والأمرُّ أنه خَفَّ إلى ذلك مستفيداً من قرار أمريكيٍّ - أوروبيٍّ بعزل الحكومة والاقتصار على «التعامل» مع رئاسة السلطة حصراً، مُسْتَدْرِعاً به في وجه أيِّ اعتراضٍ وجيهٍ على الانتهاك الدستوريٍّ من خلال الإحياء بأن الأهم - اليوم - ليس التنازع على الاختصاصات والسلطات بين الحكومة والرئاسة، وإنما التصرف «الواقعي» مع الضغوط الإسرائيلية والدولية، وتوفير «حلول» للأوضاع المعيشية الخانقة للشعب الفلسطيني...

ولقد كان على أبي مازن - صَوْناً لرصيده الوطني وسابِقَتِهِ الديمقراطية المحمودة - أن لا يفعل ذلك. كان عليه أن يحترم الدستور، وقواعد «اللعبة» الديمقراطية، والإرادة الحرة للشعب المعبر عنها في الاقتراع، فلا يُنَازِعُ الحكومة سلطاتها واختصاصاتها. وإن لم يَسْتَطِعْ لسبب من الأسباب (الضغوط الدولية، والتحريض الداخلي على «حماس»، والرغبة الشخصية في احتكار القرار...)، كان عليه في أقلِّ القليل - وفي هذا أضعف الإيمان - ألا يضغط على «حماس» للاعتراف بـ «إسرائيل» (لأن رفضها الاعتراف بـ «إسرائيل» ممَّا أوصلها إلى السلطة)، بل أن

يسعى - بالوسائل كافة - لدفع القوى الدولية إلى الضغط على «إسرائيل» للاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وذلك واجبه الوطني في المقام الأول.

## رابعاً: النظام الرئاسي: حرامٌ على ياسر عرفات حلال على محمود عباس

حين نقرأ محاولات الرئيس محمود عباس الضغط على الحكومة الفلسطينية - ومنازعتها بعض سلطاتها السياسية والأمنية والمالية - في السياقات غير الفلسطينية لذلك الضغط، أي في ضوء المناخات الدولية والإقليمية والعربية، تتبدى (محاولات) مسنودةً بعوامل قوة قد تفتح الباب أمام إحرازها نجاحاتٍ عدة في تحجيم سلطان الحكومة أو فرض الأمر الواقع (= الرئاسي) عليه. إن الرئاسة، اليوم، تكاد تكون المخاطب الفلسطيني الوحيد من قبل الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي و«إسرائيل» والقسم الأعظم من الأنظمة العربية (ما خلا تلك التي استقبلت مسؤولي «حماس» على نحو ما فعلت روسيا أيضاً). ويكاد لا يتذكر إلا قليلون أن في مناطق الحكم الذاتي حكومة فلسطينية مُنتخبة ومسؤولة - قانونياً - عن إدارة مختلف شؤون تلك المناطق الواقعة تحت سلطتها الإدارية والأمنية.

ومن المؤسف أن الأخ محمود عباس يرتضي القبول بمبدأ الضغط الدولي على مؤسسة فلسطينية مُنتخبة، بل يتوسل به أيضاً لحشر الحكومة في الزاوية الضيقة: إما من باب التعلل والتَّحجج به وبموجبات أخذه في الاعتبار لتفادي العزلة الدولية ولرفع ضائقة الحصار عن الشعب الفلسطيني، أو من باب استثمار نتائجه لكي تأخذ الرئاسة (و«فتح») باليسرى ما أعطاه الاقتراع الشعبي باليمنى! والأدعى إلى الأسف أن لا ينتبه الرئيس الفلسطيني إلى أنه يُدفع دفعاً، من خلال ذلك الضغط و - بخاصةً - من خلال مجاراته إلى تدمير ما ساهم (هو) شخصياً في بنائه بشجاعةٍ سياسية وأخلاقية: النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني الوليد!

ومن نافلة القول أن قوة الضغط التي تستند إليها إجراءات أبي مازن للحد من سلطات الحكومة قوةً غير مشروعة، ليس فقط لأنها تأتي في صورة ضغطٍ دولي وإسرائيلي، ولكن لأنها تنقُض الشرعية الفلسطينية وتنقُض عليها. وعليه، فإن إجراءات رئيس السلطة ضد سلطات الحكومة لا تستند إلى الشرعية الفلسطينية - الدستورية والاقتراعية - ولا تجد ما يبررها في منظومة الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس السلطة: حيث باتت هذه محدودة منذ ثلاثة أعوام، أي منذ إحداث منصب رئيس الوزراء وما ارتبط بإحداثه من إعادة توزيع للسلطة بنقل أقساطٍ منها إلى الحكومة. ويخشى أن يتحول ضغط الرئاسة - غير المستند إلى الشرعية الدستورية والديمقراطية - إلى شكلٍ ما من الانقلاب على النظام الديمقراطي وعلى الشرعية الداخلية نفسها.

والمفارقة الأدعى إلى الاستغراب، في هذا المعرض، أن محمود عباس الساعي في تحصيل سلطاتٍ وصلاحياتٍ للرئاسة من طريق مصادرتها من الحكومة، هو نفسه الذي ساهم - مع مَنْ ساهم من القوى الدولية - في انتزاع تلك السلطات والصلاحيات من الرئاسة لصالح الحكومة في عهد الرئيس الشهيد ياسر عرفات! إن النظام السياسي الفلسطيني كان نظاماً



رئاسياً منذ ميلاده بعد «أوسلو»، ولم يكن السبب في ذلك أسلوب «أبو عمار» في إدارة الشأن الفلسطيني وميَّله - المعروف عنه - إلى الإمساك بالصلاحيات والمؤسسات كافة، وإنما النظام الأساسي للسلطة (هو) الذي كرَّس الطابع الرئاسي ذاك. أما حين تبيَّنت الإدارة الأمريكية و«إسرائيل» أن رئيس السلطة في الموقع الاعتراضي لسياستهما - منذ مفاوضات «كامب ديفيد الثانية» - فقد أصبح إسقاط الطابع الرئاسي للسلطة السبيل الوحيد لعزل الرئيس ولتقليل السلطة إلى مَنْ اعتقَد أنه جاهرٌ للتفاهم مع تلك السياسة وإملاءاتها.

في ذلك الانقلاب السياسي الأمريكي على الشهيد ياسر عرفات وعلى النظام الرئاسي الفلسطيني، جَرَّت عملية من إعادة توزيع السلطة كان الغرض منها تجريد الرئاسة من موارد القوة الثلاثة التي تملكها: القرار السياسي، والأمن، والمال. جُرِّد ياسر عرفات من القرار السياسي الذي أصبح بيد الحكومة ورئيس الوزراء (الذي استُحدث كمنصب لهذا الغرض، أي حتى لا يرأس رئيس السلطة اجتماعات الحكومة ويؤثر في قراراتها). وانتزعت منه السلطة على الأجهزة الأمنية لِتُوضَعَ هذه تحت إمرة وزير الداخلية. ثم انتزعت منه السلطة على المال لِيجري تفويضها إلى وزير المالية. ولقد ارتضى مَنْ ارتضى هذا التغيير في النظام السياسي وشارك فيه. أما رئيس السلطة، فلم يعد يملك عملياً إلا رمزيته التاريخية والوطنية وكاريزماه الشعبية وزعامته لمنظمة التحرير ولحركة «فتح». وخارج هذا، أصبح رئيساً شكلياً - أو ما يُشبه ذلك - لسلطة بات عنوانها الحكومة ورئيسها.

لقد ورث أبو مازن هذا النظام السياسي المعدل الذي كان شريكاً فيه ومدافعاً عنه (بديل أنه استقال من منصب رئيس الحكومة بعد أن لاحظ محاولات ياسر عرفات منازعته سلطاته). لكنه اليوم يتصرَّف على نحو يوحى بأنه يرغب في العودة إلى النظام الرئاسي الذي ناهضه سابقاً. وهو عينه ما ترغب فيه الإدارة الأمريكية بعد أن انتقل موقع الممانعة من مؤسسة الرئاسة (في عهد الشهيد ياسر عرفات) إلى مؤسسة الحكومة (في عهد «حماس»). لقد كان الانقلاب على ياسر عرفات والنظام الرئاسي انقلاباً على الشرعية الوطنية الداخلية (لأنه أتى بالضغط الأجنبي). وستكون العودة إليه (بالضغط الأجنبي إياه) انقلاباً متجدداً على تلك الشرعية. فآية مصلحة للأخ محمود عباس في ذلك؟!



ما كان أغنى الساحة الوطنية الفلسطينية عن هذه التجاذبات والمناقرات، وبخاصة في هذه الظرفية التي تُعْمَق فيها «إسرائيل» في تنفيذ مشروعها برسم حدودها على حساب حقوق شعب فلسطين من دون أن تجد في طريقها من يعترض. وما كان أحوج هذه الساحة الوطنية اليوم إلى التمسك بثوابتها الوطنية والديمقراطية وتوقير حرمة الخيار الاقتراعي الحر للشعب وتحبيده من عبث المضاربات السياسية. أما الأخطاء المتبادلة، فلم تعد ترفاً سياسياً يأتيه مَنْ شاء، ولم يعد مسموحاً بارتكابها والمقامرة بالوحدة الوطنية والسلم الأهلية في مناخ من العلاقات الداخلية الهشة والقلقة □